

العنوان: اليسار المغرب : الواقع و الآفاق : مقدمه في وجود أو غياب اليسار

المصدر: مجلة نوافذ

الناشر: أحمد الحارثي

المؤلف الرئيسي: الناصري، خالد

المجلد/العدد: ع 4

محكمة: لا

التاريخ الميلادي: 1999

الشهر: يونيو

الصفحات: 28 - 5

رقم MD: 517693

نوع المحتوى: بحوث ومقالات

قواعد المعلومات: AraBase

مواضيع: اليسار المغربي، التاريخ، الشيوعية

رابط: <http://search.mandumah.com/Record/517693>

اليسار المغربي، الواقع والآفاق

مقدمة : في وجود أو غياب اليسار

أول إشكال يستلزم التوضيح، ونحن نعالج قضية اليسار المغربي بين واقعه وآفاقه، هو البتّ أولاً في وجود أو غياب هذا اليسار. وإذا نظرنا هذا التساؤل، فليس من باب الشك أو التشكيك في وجود اليسار، لكن بغية تدقيق الموقف من الناحية العلمية والموضوعية في وقت يتضخم فيه الخطاب التشكيلي بخصوص وجود اليسار بالذات.

فكثيرا ما يروج لتظير سطحي مؤداه أن التصنيف بين يسار ويمين هو تموقع مستورد، له شرعيته في بلاد الديمقراطية الأوروبية المتقدمة، لكنه عديم السند في المجتمع المغربي حيث تخترق الحقل الحزبي تصنيفات أخرى، لا مكان فيها للتمييز بين اليمين اليسار، خاصة وبرامج الأحزاب المغربية ومشاكلها متشابهة. هذا خطاب مهزوز، منطلقاته صحيحة ومستنتاجاته خاطئة. المنطلقات صحيحة من حيث أن البنية الاجتماعية المغربية تختلف بالفعل جوهريا عن البنية الأوروبية بفعل عملية هيكلية غير مكتملة عندنا، بل وبفعل تطور تاريخي يتسم بحركية مازالت لم تبلغ مراتب النضج، الشيء الذي يجعل تعامل مختلف الطبقات والشرائح الاجتماعية في المغرب، مع المسألة الحزبية مطبوعا بشيء من الاختلاط وقلة الوضوح، كل هذا صحيح، لكن هل هذا يقود حتما إلى إلغاء كل تمفصل إيديولوجي بعله أن التصورات الحزبية متقاطعة؟ لا نعتقد ذلك بالمرة، لأن ذلك

ملف

خالد الناصري

التقاطع بل وفي بعض الأحيان بعض الإبهام المخيم على المقاربات الحزبية المختلفة ، يبقى نسبيا ولا يلغي اختلاف المنطلقات النظرية وتنوع المشارب الفلسفية وتباين التصورات المجتمعية. وفي هذا الاختلاف والتنوع والتباين مادة دسمة تؤسس للتناقض المذهبي.

معنى هذا، في هذه المحطة الأولية من التحليل، أن الجزم بغياب تناقض فكري بين الأحزاب المغربية هو جزم في غير محله. وتأسيسا على هذا، نجزم فيما يخصنا أن الحقل السياسي والحزبي في المغرب، وإن كان قائما على جدلية الوحدة والاختلاف إلى حد كبير (وسنعود لهذا الموضوع لاحقا) ، فذلك يؤكد بالذات صلب الرأي الذي ندافع عنه أي أن المقدمات الفلسفية المذهبية المنبثقة عن الثقافة الاشتراكية (بصرف النظر عن تعقيداتها) التي تبنتها مجموعة من الأحزاب الوطنية، ساهمت في تخندقها في خانة أيديولوجية وسياسية خاصة بها لا تشترك معها فيها أحزاب أخرى لا تدين بالإشتراكية أو قد تناهضها صراحة.

بتعبير آخر، اليسار موجود فلسفيا ومذهبيا وسياسيا حتى وإن ظلت البنية الاجتماعية المغربية ضعيفة الانسجام، وحتى وإن بقي هذا اليسار نفسه ضعيف التماسك عقائديا وسياسيا وتنظيميا (ولنا عودة للموضوع لاحقا).

المشكل يكمن في المغرب، ليس في غياب اليسار، بل في غياب اليمين. بعبارة أخرى، المغرب تنشط فيه أحزاب يسارية وفكر يساري ويغيب فيه التنظيم الحزبي اليميني، بل وحتى الفكر اليميني المهيكل. هذه حقا مفارقة، وعلينا أن نتعامل معها كواقع لا يرتفع، ذلك أن الإقرار بوجود يمين يقتضي الإقرار بقيام منظومة فكرية متماسكة، مرتكزة على بنية فكرية محددة المعالم وتصور مجتمعي متكامل، منطلق من مقدمات فلسفية مضبوطة يكون محورها بالذات هو القيم اليمينية المعروفة (الاتجاه الرأسمالي، الميل نحو القيم المحافظة، الاحتراز المبدئي من الأفكار التحررية والتقدمية...) وكل هذه المعطيات غائبة غيابا مطلقا لدى الأحزاب التي نصلطح عادة على تلقيها باليمينية، حيث تكفي هذه الأخيرة بنهج المنحى البراغماتي الصرف، محاولة التأقلم مع مستجدات الأوضاع، واضعة نفسها رهن إشارة السلطة الإدارية حين كانت أحزاب الحركة الوطنية بعيدة عنها، وهذا النهج البراغماتي لا يمكن أن يعوض بطبيعة الحال مرجعية مذهبية متكاملة، مما يبرر موقفنا القائل بغياب اليمين أيديولوجيا وسياسيا.

1 - عن الأصل التاريخي والإيديولوجي اليسار المغربي

1.1. الأصل الشيوعي :

إذا كان اليسار المغربي يظهر اليوم على شكل فيسفاء تتضمن ثمانية تنظيمات متفاوتة الأحجام والمنهجيات، فإن أصلها يبدو أقل تشكيلا حيث ينهل من منهلين رئيسيين فقط، هما المنهل الاستقلالي والمنهل الشيوعي، ذلك أن كل التنظيمات المشار إليها تجد أبوتها إما في حزب الاستقلال وإما في الحزب الشيوعي المغربي، علما أن أول تنظيم يساري في المغرب يبقى تاريخيا هو الحزب الشيوعي الذي تأسس في بداية الأربعينات كفرع للحزب الشيوعي الفرنسي بالمغرب، فرنسي التكوين والمرجعية والبرنامج، ولم يكن يحتوي على مناضلين مغاربة إلا كأقلية وسط مجموعة من المناضلين العالميين ذوي الأصل الأوروبي، والفرنسي بالخصوص، الشيء الذي كان يؤثر بطبيعة الحال على التوجه السياسي الذي نهجه الحزب آنذاك حيث طغت المفاهيم الطبقية على المقتربات الوطنية، انطلاقا من التحليل السياسي العام الذي كان يدين به الحزب الشيوعي الفرنسي آنذاك (التحرير الطبقي يسبق التحرير الوطني).

لذا لا يمكن الحديث عن الحزب الشيوعي المغربي، بصفته حزبا مغربيا، إلا بعد "مغربة قيادته" في منتصف الأربعينات، خاصة بعد تولي الدور الريادي فيه من طرف مناضلين مغاربة شباب، متشبعين، في آن واحد بالروح الوطنية والمعتقدات الطبقية، ونخص بالذكر منهم على الخصوص عبد السلام بورقية وعلي يعة، الذي تبوأ الأمانة العامة للحزب سنة 1946 وطبعه بطابع وطني لا غبار عليه، مما جعله حزبا يتميز بانخراطه في آن واحد في حركية النضال الوطني والنضال الطبقي من خلال تنظيم الطبقة العاملة سياسيا ونقائيا. ومعروف تاريخيا أن الحزب الشيوعي المغربي هو الذي كان أول من خلق الأنوية النقابية الأولى في المغرب، في ظروف صعبة جدا وأسهم في تأسيس "الاتحاد العام للنقابات الموحدة بالمغرب" وهي المركزية الأولى التي تولد عنها في منتصف الخمسينات، الاتحاد المغربي للشغل. كما عرف عنه أيضا انخراطه في الكفاح المسلح لطرد المستعمر، وذلك من خلال إنشاء وتأطير منظمة «الهلال الأسود» القداية.

هذا الحزب عرف المنع سنة 1952 على يد سلطات الاستعمار، في آن واحد مع حزب الاستقلال لمشاركتهما في الانتفاضة الوطنية الكبرى التي عرفتها الدار البيضاء غداة اغتيال المناضل النقابي التونسي فرحات حشاد. كما عرف المنع ثانية على يد القضاء سنة 1959 في عهد الاستقلال بعلّة تنافي مذهبه المادي مع القيم الإسلامية، وظل محظورا إلى غاية 1968 حيث رجع للعمل العلني تحت إسم "حزب التحرر والاشتراكية" لمدة سنة، قبل أن يمنع مرة أخرى في صيف سنة 1969 ويعتقل قادته، وبقي محظورا لمدة خمس سنوات أخرى (لم يكف أثناء هذه المدة عن العمل في ظروف صعبة) إلى أن حصل مرة أخرى على حق العمل القانوني سنة 1974 في سياق المناخ السياسي الجديد الذي خلقه الإجماع الوطني حول قضية الوحدة الترابية، وذلك تحت اسم "حزب التقدم والاشتراكية".

هذا الحزب عرف انشقاقا سنة 1969، حيث خرجت من صفوفه جماعة "إلى الأمام" بزعامة أبراهام السرفاتي، موجهة له انتقادات شديدة محورها "تخلي الحزب عن النهج الثوري" و"الانحياز للخط السوفيياتي" عوض الخط الماوي، ووجهت له سهامها وقت احتدام موضوع الوحدة الترابية متهمه بإياه بخيانة الخط الطبقي وترجيح الخيار الوطني الشوفيني القائم على مهادنة النظام الملكي الرجعي ضدا على الشعب الصحراوي...

جماعة "إلى الأمام" هذه، تولدت عنها جماعتان، مع بداية التسعينات، هما "النهج الديمقراطي" و"الحركة من أجل الديمقراطية"، تتميزان أولا بتراجعهما عن خطاب "الثورية" و"الشعب الصحراوي المقموع"، وكذا بالإكثار من النقاشات النظرية والمذهبية حول الماركسية (وهو ما ينتقدهما عليه أبراهام السرفاتي نفسه). وتجدر الإشارة إلى أن ما يعرف بفصيل "الطلبة القاعديين" الذي ينشط في بعض الجامعات كفاس بالخصوص، له ارتباط إيديولوجي مع هذين التنظيمين.

هذه هي التنظيمات الناشئة في الرحم الشيوعي، وسيلاحظ القارئ أننا أمسكنا عن ذكر "جبهة القوى الديمقراطية" في هذه الخانة، وقد يتساءل عن السبب في ذلك والجبهة نشأت إثر "إنشقاق" في حزب التقدم والاشتراكية سنة 1997. الجواب أولا أن الأمر لا يتعلق ب"انشقاق" وإنما

"بانسلاخ" مجموعة قليلة جدا من قياديي الحزب سابقا لعدد من الأسباب السياسية والذاتية (اختلاف حول استمرار هوية الحزب الاشتراكية وحول سياسة التحالفات وحول موضوع "الزعامة") ولم يكن لهذا الانسلاخ أثر يذكر على التنظيمات الحزبية خلافا لما كان الذاهبون يتوقعونه من تحطم الحزب بعد انشائهم لجهتهم... والسبب الثاني، وهو الأهم بالنسبة لهذا التحليل والذي يفسر عدم ذكرنا للجهة في سياق الحديث عن اليسار المغربي، فهو أن الجهة موقعت نفسها منذ البدء في خانة المعارضة الضمنية لليسار رغم خطابها الرسمي القائل بانتمائها له، وخصصت كتابات عديدة للتظير لفشل المزعم وحذفت كل إشارة للاشتراكية في أديياتها، لذلك بدى لنا أن إقحامها ضمن مكونات هذه العائلة قد يقلقها.

2.1. الأصل الاستقلالي :

الأصل الثاني لليسار المغربي، تاريخيا وإيديولوجيا هو حزب الاستقلال حتى وإن كان حزب الاستقلال لا يحسب على اليسار. فهذا الحزب الذي انصهرت في أحضانه منذ نشأة النواة الحزبية الأولى في الثلاثينات (كتلة العمل الوطني) شخصيات وفعاليات وتيارات شديدة الاختلاف من حيث المرجعية الثقافية والمشارب الفلسفية والتوجهات السياسية والانتماءات الطبقية، هذا الحزب ظل يحوي مكونات متنوعة، غطى على تبايناتها الهاجس الوطني والتحرري الذي شكل القاسم المشترك فيما بينها، في نطاق حزب وطني كبير، تخفي وحدته الفوقية حول هدف الاستقلال والحرية، تناقضات داخلية كبيرة.

فأمام أول امتحان حقيقي غداة الاستقلال، امتحان بناء الدولة المستقلة وحسم الاختيارات الاستراتيجية، طفت التناقضات على السطح وتكسرت الوحدة الفوقية بين تيارين متضادين، هما التيار "التقليدي المحافظ" والتيار "التقدمي اليساري"، فتشكل هكذا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية سنة 1959 بقيادة المهدي بن بركة، وعبد الرحيم بوعبيد، وعبد الله إبراهيم، والمحجوب بن الصديق، وعدد من عناصر المقاومة كالفقيه البصري، وظل حزب الاستقلال بزعامته التاريخية المجسدة في علال الفاسي مصحوبة برموز كبيرة مثل أبو بكر القادري وعبد الكريم غلاب وأحمد بلافريج...

المهم في هذا التذكير التاريخي أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ولد من رحم حزب الاستقلال فجمع في هويته عناصر من الثقافة الاستقلالية الأصيلة التي لم تفارقه أبداً (النعرة الوطنية والنضالية) وعناصر من ثقافة التجديد التي كانت سبب انشقاقه عن الحزب الأم (المنحى الثوري والتقدمي)، وظل هذا الحزب اليساري الكبير ينشط بين مد وجزر، مدبراً بنجاح متفاوت، تناقضاته الداخلية في زمن الصراع المحتدم على السلطة، أي في الستينات والنصف الأول من السبعينات، حيث تم توريثه بكيفية أو أخرى في عمليات سياسية تتسم بالمعارضة المتطرفة ونظمت محاكمات للعديد من قاداته وأعضائه طيلة تلك المدة، حيث كان يجد كحزب، صعوبات كبرى للتحكم في كل أجنحته وخاصة تلك التي لم تكن تؤمن إلا بالعمل خارج نطاق المؤسسات، بل وخارج القانون والمشروعية.

إلا أن الاتحاد الوطني لم يكن يعاني فقط من أجنحته المتطرفة، بل كذلك من عدم الانسجام مع "رفاق الطريق" وما سمي في بداية السبعينات "بجناح الدار البيضاء" الملفت حول عبد الله إبراهيم، مما عجل بعملية الانشطار التي أفرزت حزبا جديدا هو الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حيث احتفظ عبد الله إبراهيم بالأمانة العامة للاتحاد الوطني وآلت قيادة الاتحاد الاشتراكي لعبد الرحيم بوعبيد مصحوبا بالقادة التاريخيين أمثال عمر بنجلون ومحمد اليازغي وعبد الرحمن اليوسفي على الخصوص، وركز الاتحاد الاشتراكي، خاصة في مؤتمره الوطني المنعقد سنة 1975، على تحديد المفاهيم والمرجعيات وضبط منظومته المذهبية لتأكيد الاختلاف، سواء مع الحزب الأم أو مع التيارات الراديكالية، فصاغ إطاره المذهبي حول الثالوث «تحرير، ديمقراطية، اشتراكية»، وهو يتجه اليوم أكثر فأكثر نحو إيديولوجية "الاشتراكية الديمقراطية" وينشط كثيرا، تبعا لذلك في إطار الأهمية الاشتراكية.

الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، تولدت عنه كذلك في نهاية الستينات وبداية السبعينات مجموعة "23 مارس" التي التحمت تكتيكيا مع مجموعة "إلى الأمام"، خاصة في الوسط الطلابي لتشكيل "الجهة" أو "جهة الطلبة التقدميين" التي وجهت سهامها الرئيسية للأحزاب اليسارية التي قررت العمل في ظل المشروعية، إلا أن هذه الوحدة السطحية التي هيمنت على الحقل الطلابي المغربي وزجت به في متاهات عشية طيلة السبعينات، انتهت هي أيضا إلى التفسخ، أساسا

نظرا لخلاف مذهبي جذي حول مغربية الصحراء، مما عجل بنشأة منظمة العمل الديمقراطي الشعبي من داخل مجموعة 23 مارس وذلك في مطلع الثمانينات، والتفت حول قائد وطني معروف في صفوف المقاومة هو محمد بن سعيد آيت يدر، وكانت منظمة العمل قد ركزت في بداية نشاطها العلني على نفس المرجعية التي يهتدي بها حزب التقدم والاشتراكية مما خلق آنذاك بعض سوء التفاهم بين الحزبين، لكنه تبخر بعد حين وتم تطبيع العلاقة بينهما.

منظمة العمل نفسها آلت إلى الانشقاق سنة 1996 إثر خلاف عمر عدة شهور داخل أجهزتها القيادية حول تقييم الوضع السياسي الراهن ومستلزمات " التوافق"، فكانت القطرة التي أفاضت الكأس هي مسألة التعامل مع التعديل الدستوري لسنة 1996، حيث استقر رأي المنظمة على عدم مسaire التعامل الإيجابي مع الدستور الذي ذهبت عليه أحزاب الكتلة الديمقراطية، وانفردت المنظمة بموقف عدم المساندة، مما اضطر جزءا من الحزب، غير يسير، إلى الخروج وتشكيل " الحزب الاشتراكي الديمقراطي" الذي اضطلع بمهام أمانته العامة عيسى الوردغي، وتقارب المواقف السياسية لهذا الحزب مع حزب التقدم والاشتراكية حيث دخل الحزبان في نقاش معمق حول إمكانيات وآفاق الوحدة.

هناك حزب يساري آخر، يجب ذكر اسمه هو " حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي" الذي ازداد إثر انشقاق داخل الاتحاد الاشتراكي، أولا في شكل ما سمي بـ " الجناح الراديكالي للاتحاد الاشتراكي" سنة 1983 إثر نزاع مع الحزب الأم حول مسألة المشاركة في الانتخابات، حيث كان له موقف المعارضة ضد رأي قيادة الاتحاد، وظل الأمر على هذا الإبهام بخصوص الإسم إلى غاية نهاية الثمانينات، حيث اتخذ اسم "حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي"، المعروف بمواقفه اليسارية المتشددة.

2- تنوع التوقعات السياسية لليسار

1.2. مقدمات منهجية :

العلامات التاريخية سائلة الذكر، المؤرخة لميلاد مختلف التنظيمات اليسارية في بلادنا، تفرز في نهاية المطاف صورة مزرکشة يظهر فيها اليسار على حقيقته الأساسية: فضاء متنوع المظاهر،

متعدد الألوان، متبعثر التنظيم. طبيعي إذن أن يتولد هذا التبعثر التنظيمي عن نوع من التنوع في التوقعات السياسية.

ولابد من التوضيح أولاً، هنا أننا لا نقيم علاقة تبعية ميكانيكية بين "الأصل" الذي يكون هو التبعثر التنظيمي و"النتيجة" التي تكون هي تنوع التوقع السياسي، كما لا نجزم في الاعتقاد بقلب الآية، أي أن "الأصل" هو التنوع السياسي و"النتيجة" هي التبعثر التنظيمي، فكل الأمرين "أصل" و"نتيجة" في آن واحد نظراً لحميمية التلازم بين السياسي والتنظيمي، حتى وإن كان هناك عنصر ثالث سبقت الإشارة له أعلاه، وهو العنصر الإيديولوجي الذي يتحكم في الواقع في العنصرين السياسي والتنظيمي إلى حد كبير. لهذا يطغى منهجياً على تحليلنا للتنوع السياسي ميل منطقي نحول توظيف المقاربات الثلاث (الإيديولوجية والسياسية والتنظيمية) في نفس العملية التحليلية والتركيبية في هذه الفقرة.

مؤدى هذه المنهجية أننا سنتحاشى كذلك السرد الوقائعي لتسلسل غني بالأحداث، إنما سنعمل، كما دأبنا في هذه الدراسة الموجزة، على تسليط الضوء على ما هو أساسي في نطاق تحليل شمولي يتوخى الوصول إلى مقاربات تركيبية ذات دلالة.

تجليات التوقعات السياسية لا تتسم بطابع الاستقرار والجمود وإنما تتصف بصفات الحركية والتطور على صعيد كل الأحزاب المذكورة بدون استثناء، وذلك في نطاق الحركية التي عرفها المغرب من خلال تطور مجتمعه المدني والسياسي.

نختزل المسار السياسي المغربي منذ عهد الاستقلال في ثلاث محطات رئيسية أثرت بطبيعة الحال على التوقعات السياسية لكل الفاعلين السياسيين بما فيهم اليسار طبعاً.

2.2. المسار السياسي في ثلاث حقب :

نؤرخ للحقبة الأولى عموماً في الفترة الممتدة ما بين 1956 و 1975 وللحقبة الثانية في الفترة الممتدة ما بين 1975 و 1992 وللثالثة منذ 1992 إلى يومنا هذا.

1.2.2. مميزات الحقبة الأولى وما يقابلها :

تتميز الحقبة الأولى بميزة احتدام الصراع على السلطة في مغرب بناء الدولة المتجددة غداة مرحلة الكفاح الوطني ضد المستعمر ومع بداية عهد الاستقلال، حيث كان الصراع حاميا على امتلاك السلطة، صراع انخرطت فيه بكيفية أو أخرى، مختلف قوى اليسار، برز أولاً في الالتقاء الموضوعي بين الشيوعيين والاتحاد الوطني للقوات الشعبية في نفس تحليل الدستور الأول للمملكة سنة 1962 حيث عارضاه بشدة واتخذوا موقف المقاطعة مطالبين بالمجلس التأسيسي، إلا أن هذا التقاطع بين الحزبين لم يكن ليخفي خلافات هامة برزت أولاً في منع الحزب الشيوعي عن طريق التوقيف الإداري سنة 1959 بقرار من الحكومة التي كان يرأسها عبد الله إبراهيم، وبرزت ثانية في اختلاف تقييم دور التيارات الراديكالية التي كانت تنشط في صفوف الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، حتى وإن كان هذا الاختلاف لم يؤثر في الجوهر على محور اليسار الفعلي الذي كان يُشكله آنذاك، ذلك الحزب مع الحزب الشيوعي الممنوع (حيث كان هذا الأخير ممنوعاً ورغم ذلك يصدر صحيفة أسبوعية، لا تنطق رسمياً باسمه، ولكن عملياً كان الأمر كذلك، وهي جريدة "المكافح" وبعد منعها، جريدة "الكفاح الوطني" وبعد منعها، جريدة "البيان").

لعل التوقع الإيديولوجي المتنوع كان هو سمة كل حزب، حيث كانت المرجعية المعمول بها لدى الشيوعيين هي الماركسية اللينينية (التي تمت مغربة آلياتها ومنهجيتها عند المؤتمر الثالث للحزب المنعقد في السرية سنة 1966) كما كان التنظيم لدى هذا الحزب يقوم على مبدأ المركزية الديمقراطية الذي مؤداه وحدة إيديولوجية وسياسية قوية وعدم السماح بقيام التيارات المختلفة المذاهب والمناهج، في حين كان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ميالاً إلى المنحني الثوري لدى كثير من قاداته في الوقت الذي كان يضم فعاليات ذات ثقافات سياسية جد مختلفة (ماركسيون، وقوميون، وناصريون، وبعثيون، واشتراكيون، وديمقراطيون...).

وكانت تلك الفترة فترة مخاض عسير مع السلطات العمومية، مع "الحكم" كما كان يقال آنذاك، وتميزت باصطدامات قوية معه برزت بالخصوص في تعدد المحاكمات السياسية التي طالت خاصة أعضاء عديدين في الاتحاد الوطني، كما لم ينج منها الشيوعيون، وإن بدرجة أقل.

مقابل ذلك كان الشيوعيون يراهنون بالخصوص على العمل في المشروعية حيث كان هاجسهم دائما هو انتزاع الحق في الحصول على الإذن في النشاط العلني كباقي الأحزاب المغربية، وحصلوا على ذلك الحق كما سبقت الإشارة لذلك كقوس فتح وأقفل ما بين 1968 و 1969.

ذلك الصراع المحتدم أفرز في هذه الفترة الأخيرة بالذات (نهاية الستينات) ذلك التصدع السياسي والتنظيمي المشار إليه سابقا في الحزبين، خاصة داخل الفضاء الجامعي الذي كان الحزبان يسيطران عليه بكيفية شبه مطلقة، فخرجت من أحشاء الحزبين تلك التنظيمات اليسارية المتطرفة ("إلى الأمام" و "23 مارس") والتي رفعت شعارات مناهضة للحكم وللحزبين على حد سواء متهمة إياهما بالتخاذل والبرودة والخيانة تجاه القضية الثورية، ولوّحت ببناء الثورة المسلحة والطلوع إلى الجبال، متأثرة آنذاك بأفكار ماي 1968 في فرنسا، وبأفكار "تشي غيفارا" في أدغال أمريكا اللاتينية، وبأفكار "ماوتسي تونك" في أوج صراعه الإيديولوجي مع الأخ العدو، الاتحاد السوفياتي (وقد وظفت التيارات اليسارية المتطرفة هذه المعطيات بشدة في مواجهة حزب التحرر والاشتراكية الذي دخل معها في صراع إيديولوجي حامي الوطيس).

في هذه الحقبة جاء دستور 1970 الذي تصدى له الحزبان بقوة واتخذوا نفس موقف التصويت بـ"لا"، وهو نفس الموقف الذي كان قد اتخذه حزب الاستقلال، وجاء بعده دستور 1972، المتقدم مقارنة مع دستور 1970 وقد تصدت له أيضا الأحزاب الثلاثة منادية بعدم المشاركة في التصويت، واستمر الأمر على هذا المنوال إلى أن جاءت أحداث فتحت مرحلة جديدة في تاريخ المسار السياسي..

2.2.2. مميزات الحقبة الثانية وما يقابلها :

تميز الحقبة الثانية بميزة توجه العلاقات بين المؤسسة الملكية واليسار نحو التهذئة بعد عقدين من عدم التفاهم، بحيث أن كلا الطرفين وصل إلى اليقين أنه لا داعي لاستمرار الترفزة العقيمة، وأن في بداية حوار هادئ يكمن الحل الحقيقي لخلافات معظمها ذاتي، بحيث أن التجربة أكدت أن عوامل وأسباب موضوعية عديدة تحث على إيجاد صيغ العمل المشترك.

لقد تم الشروع عمليا في الحقبة مع بداية موضوع التصدي لخطر تمزيق الوحدة الترابية للبلاد عندما كانت إسبانيا وهي على وشك وضع حد لسيطرتها الاستعمارية على الصحراء الغربية المغربية، تلوّح بعزمها منح "الاستقلال" للصحراء لإقامة دولة ذات سيادة، وكان ذلك سنة 1973 و 1974. كذلك بدأ ملف الوحدة الترابية يطفو على الأحداث، وكان آنذاك قائد يساري مرموق يرفع شعار استكمال الوحدة الترابية من موقع المعارضة، وهو علي يعته وكان قد تعرّض كتاب أصدره سنة 1972 تحت عنوان "الصحراء الغربية المغربية" باللغة الفرنسية للمنع! فتحس اليسار إذن بشكل طبيعي للموقف الحازم للسلطات العمومية تجاه الموضوع، مما سهل انخراط اليسار ككل في المعركة الوطنية التي تم تدشينها في منتصف السبعينات، فكانت أولى المبادرات المثيرة للانتباه بعد فترة العلاقات المتوترة، استقبال جلالة الملك لزعيمي الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية وتكليفهما (على غرار الأحزاب المغربية الأخرى) بتمثيله في عرض معطيات ملف الصحراء على قادة مختلف بلدان العالم، والحدث في حد ذاته ذو دلالة بالغة وقد أرخ فعلا لتلك المرحلة الجديدة في التعامل مع مسألة السلطة في اتجاه العقلنة والتهذبة من طرف الجانبين معا.

منذ ذلك الحين تغير المشهد السياسي المغربي، رأسا على عقب، بحيث فتحت صفحة جديدة تفيد بأن الالتقاء ممكن بين القصر واليسار وأنه بمستطاعهما أن يفعلا أشياء هامة بينهما خدمة للمصالح العليا للبلاد. وما زادت الأيام والسنون إلا تأكيدا لهذه الملاحظة الجوهرية، باعتبار أن مميزات الحقبة السابقة ولّت إلى غير رجعة رغم أزمة بداية الثمانينات التي جاءت كعنصر منافي لتوجه عام في طريق التهذبة، لم يعرقه بصفة نهائية، بل نحلّه فيما يخصنا كمرحلة جزر سبقها وتلاها مدّ.

وهذا التحليل بالضبط هو الذي نظّر له اليسار في هذه الحقبة التي وضعنا معالمها التاريخية بين منتصف السبعينات وبداية التسعينات.

التنظير المعني بالأمر هو الذي اختزل مفهوم "المسلسل الديمقراطي" الذي صقله حزب التقدم والاشتراكية والاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والذي كان يرفضه نظريا وسياسيا الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، فكان هذا الموضوع أحد أهم نقاط الاختلاف بين هذا الأخير والحزبين الأولين.

ميزة أحزاب المعارضة عموماً، واليسار خصوصاً، أنها تتأقلم مع مُستجدات الأوضاع، فرغم أنها اتخذت موقفاً سلبياً تجاه دستور 1972، إلا أنها تعمل في نطاق موازين القوى الذي تُفرزه المرحلة التاريخية، وانطلاقاً من موقفها المبدئي بالعمل على تطوير المسلسل الديمقراطي من داخل المؤسسات، ومقولة المسلسل هذه التي تمت صياغتها لما تمّ الشروع في تحريك المؤسسات المنتخبة سنتي 1976 و1977، كان الهدف منها إبراز الطموح السياسي والواقعية السياسية على حد سواء، بوضع حد لفكرة سطحية وخاطئة ترى أن المسار الديمقراطي للشعوب هو عبارة عن خط مستقيم لا يعرف العقبات والمنعرجات. فمفهوم المسلسل يحيل بالضبط إلى التحليل الديالكتيكي القائم على تدبير المتناقضات بحيث أن المرمى هو إقناع الحركة التقدمية واليسارية ككل أن الطريق المؤدي للديمقراطية لا يمكن اعتباره طريقاً سياراً سهلاً مفروشاً بالورود ولكن كمشوار معقد يعرف ثارة التقدم وثارة التقهقر، هو عبارة عن مدّ وجزر، يتعين التعامل معهما دون إفراط ولا تفريط، دون مغالاة ولا سذاجة، بتوظيف الجرأة والواقعية على حدّ سواء.

هذا الخطاب وهذا المنهج اللذين اهتدى بهما الاتحاد الاشتراكي وحزب التقدم والاشتراكية، ورفضهما الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الذي فضل خطاب "المثالية السياسية" منتقداً الحزبين الأولين بدخولهما عملية ديمقراطية صورية ومزيفة، فيما كان الحزبان يعيان عليه تفضيله لنوع من الكسل السياسي تحت غطاء التشبث بالمبادئ، خاصة وأن التجربة أكدت عزلة هذا الحزب في برج من العاج.

بطبيعة الحال كان موقف التيارات اليسارية المتطرفة، كُله استهانة بالنهج "الإصلاحي" و"الانهزامي" للحزبين اللذين قررا خدمة بلادهما من موقع المعارضة داخل المؤسسات، وعلى ضوء المبادئ المكونة لمنظومتها المذهبية والسياسية.

هذه الحقبة الثانية كانت غنية إذن بالمراجعات والتدقيقات الإيديولوجية والسياسية من لدن حزب التقدم والاشتراكية والاتحاد الاشتراكي بالخصوص، اللذان بدلا مجهودا نظريا هاما منذ بداية هذه الحقبة الثانية في منتصف السبعينات، حيث ضبط الأول مفهوم "الثورة الوطنية الديمقراطية" الذي بدأت مؤشراتته الأولى منذ نهاية الستينات واجتهد الثاني، خاصة في نطاق "التقرير المذهبي" الهام الذي صاغه عمر بنجلون في مؤتمر 1975، لبلورة توجهه تجديددي أكثر نُضجاً.

3.2.2. مميزات الحقبة الثالثة وما يقابلها :

تميز الحقبة الثالثة التي نوزح لها مع بداية التسعينات، بميزة تطبيع العلاقة مع الدولة، وانتهاج أحزاب اليسار نهج العقلنة، حيث تم النظر لمسألة الحكم من زاوية اقتسام السلطة وليس من منظور امتلاك السلطة (منظور الحقبة الأولى) أو منظور احتواء السلطة (منظور الحقبة الثانية)، فهيمن على هذه الحقبة الثالثة ولا يزال، خطاب "التوافق التاريخي" بعد أن هيمن على الحقبة الأولى، خطاب الصراع المحتدم وعلى الحقبة الثانية، خطاب "المسلسل الجدلي".

لقد كان الانتقال من الثمانينات إلى التسعينات مرحلة حاسمة على الساحة الكونية وليس على صعيد المغرب فقط، حيث خلق مناخ دولي جديد في سياق انتهاء الحرب الباردة وانتهيار المنظومة الاشتراكية والاتحاد السوفياتي، وبالتالي غياب نمط الاشتراكية البيروقراطية. فهبت رياح التغيير الكاسح على مختلف بلدان المعمور وأضحت فلسفة حقوق الإنسان والديمقراطية تؤثر تأثيرا عميقا على العديد من البلدان التي كانت تلغيها من حساباتها، فما كان للمغرب الذي كان يجبل منذ عدة عقود بحركة ديمقراطية وتقدمية ذات شوك نضالية واضحة، إلا أن يوظف ما اكتنزه في السنوات الماضية من تراكمات نضالية، أي أن يترجم فوق أرض الواقع في تلاحق خلّاق، ما تأتي به رياح التغيير التي تهب من الخارج وما راكمته مختلف فصائل العائلة الديمقراطية واليسارية، فاجتهدت مكوناتها الأساسية كما اجتهد القصر نفسه في سبيل إيجاد الحل الوسط الإيجابي، وبحثوا جميعهم لإيجاد الصيغ المثلى لذلك الحل الوسط.

لقد بدأ التنقيب عليه بمناسبة النقاش الهام الذي جرى بكيفية مفتوحة لأول مرة في تاريخ المغرب حول المسألة الدستورية سنتي 1991 و 1992، حيث اهتم الرأي العام بالموضوع وتناولته الصحافة بكثير من الحرية والشفافية، بل وتم تقديم مذكرات في موضوع الإصلاح الدستوري لجلالة الملك من لدن أحزاب المعارضة وخاصة المذكرة المشتركة لحزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، ومذكرة حزب التقدم والاشتراكية (كان وقتها الاتحاد الاشتراكي يراهن بالدرجة الأولى على تحالف استراتيجي مع حزب الاستقلال) وبعدها مذكرة الكتلة الديمقراطية.

ما يهم في هذه القضية أولاً أن نقاشاً جرى بصفة رسمية بين المشرع الدستوري والمعارضة وأن معطياته قدمت للرأي العام، وما يهم ثانياً أن اليسار (وهو وحده معني بهذا الأمر خلافاً لحزب الاستقلال) تراجع عملياً عن المطالبة بمجلس تأسيسي. ولعل التعامل مع المسألة الدستورية، بالنظر لدقتها وحساسيتها، يعتبر مؤشراً أساسياً عن طبيعة المعادلة السياسية في وقت معين من تاريخ البلدان. وكذلك الأمر بالنسبة للمغرب حيث نستخلص الخلاصات الجوهرية التالية:

أول حزب في اليسار المغربي وصل إلى الاقتناع بضرورة وحتمية التوافق التاريخي هو حزب التقدم والاشتراكية الذي ترجم قناعته في تصرف سياسي مضبوط، ذلك أنه انفرد وحده سنة 1992 من بين كل أحزاب اليسار والمعارضة على العموم، بمساندة الإصلاح الدستوري، خلافاً للأحزاب الأخرى التي اتخذت منه موقفاً سلبياً، ليس بسبب محتواه ولكن نظراً لمحيطه.. وكان ذلك مصدر خلاف جديدة بين حزب التقدم والاشتراكية وأحزاب الكتلة الأخرى، لكنه أصر على موقفه معتبراً أن ما تم إقراره في مشروع الدستور المراجع يعتبر حلاً توافقياً متقدماً.

وانضاف هذا الخلاف إلى خلاف سابق يرجع إلى سنة 1990 عندما انفرد حزب التقدم والاشتراكية وحده باستنكاره غزو العراق للكويت فيما أبدته علانية أو ضمناً الأحزاب الأخرى، كما أضيفت له خلافات أخرى، تدور حول مسألة التناوب التوافقي الذي قبله الحزب وحده سنتي 1993 و 1994 ورفضته الأحزاب الأخرى، ويعتبر حزب التقدم والاشتراكية أن مجريات الأحداث لاحقاً، أكدت صحة موقفه...

هذه الخلافات الطرفية لم تمنع كل هذه الأحزاب من اتخاذ موقف إيجابي من المراجعة الدستورية لسنة 1996 التي اكتفت بتأكيد كل الإصلاحات الواردة في دستور سنة 1992 مضافة إليها على الخصوص غرفة برلمانية ثانية، باستثناء منظمة العمل الديمقراطي الشعبي التي انفردت داخل الكتلة الديمقراطية بموقف سلبي التقت فيه مع تنظيمات اليسار المتطرفة المتشبثة بموقف المطالبة بمجلس تأسيسي.

لكن على العموم يبقى أن أحزاب اليسار الرئيسية (الاتحاد الاشتراكي، حزب التقدم والاشتراكية، الحزب الاشتراكي الديمقراطي، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي) صارت تُقر

نهائياً بالاندماج في المؤسسات وأن النضال الديمقراطي والتقدمي يتم في كنفها، وهذا هو المعطى الجوهرى لهذه الحقبة التي افرزت تناوباً على طريقة غير معتادة، لعب اليسار فيه دوراً حاسماً للتلاقى مع الرغبة الملكية المعروفة في هذا الصدد.

وهذا المعطى لم تُمطر به السماء عبثاً وإنما جاء نتيجة عملية إنضاج طالت في آن واحد، المسألة الديمقراطية في المغرب والقضاء التقدمي الوطني، دون أن يعني ذلك أن الديمقراطية المغربية صارت اليوم ناضجة أو أن الأحزاب التقدمية المغربية نضجت بصفة تامة. إننا نعني بعملية الإنضاج هذه، مسلسلأً جديلاً تحرك وهو في طريقه المعقدة نحو مراميه. قصدنا هنا، التصدي المطلق لخرافات مهزوزة يدعي بعضها "العلمية" و"الموضوعية" والقائلة بجمود الحقل السياسي المغربي، وهي نظرة قاصرة، منطلقها الكسل الفكري لمروجيها الذين لا يكلفون أنفسهم عناء البحث ما وراء القشرة الفوقية للأحداث لاستنتاج معانيها. فلئن كانت الممارسة المؤسساتية المغربية لا تقترب إلا جزئياً من نمط الديمقراطية الليبرالية، ولئن كانت أحزاب اليسار المغربي تشكو حقاً من الكثير من العيوب المرتبطة بعدم تجديد نفسها وصعوبة تواصلها مع الأجيال الشابة وبضعف ثقافتها الديمقراطية الداخلية، فكل ذلك لا يلغي أنها موجودة وتساؤل نفسها وتحركها، طموح لتجاوز هفواتها، كما أن الديمقراطية المغربية لها من يحيمها ويصونها ويطورها وينظمها، في فضاء عام لا نجد مثيلاً له في العالم العربي.

3- مسألة تحديث حقل اليسار المغربي

1.3. إشكالية التحديث الإيديولوجي :

قضيتان كبيرتان تطرحان بحدة على أحزاب اليسار في المغرب، ولم يتم التطرق لهما لحد الساعة بكيفية منهجية وعميقة، هما قضيتا الاشتراكية والبرنامج المجتمعي، كأن المجهود الفكري الأساسي بذل لحد الساعة في معركة البقاء وفرض النفس، في مناخ غير مريح تمحور العمل السياسي فيه، بالدرجة الأولى، حول المنحى النضالي لمجابهة قساوة المحيط.

وقد وجدت الأحزاب التقدمية نفسها شبه عارية مذهبياً عندما انتقلت البلاد إلى مرحلة الصراع الإيديولوجي والسياسي الصريح، وعندما دُعيت أحزاب اليسار إلى المشاركة في الصراع الانتخابي لتصريف هويتها وبرنامجهـا.

الحقيقة أنها قدمت على كل حال بضاعة أجود بكثير من الأحزاب الأخرى لأن سنوات النضال والتراكمات التجريبية أكسبتها ذخيرة وزاداً دسماً مقارنة مع الفراغ الفكري- أو ما يكاد يشبه الفراغ- الذي تتصف به الأحزاب الأخرى، باستثناء حزب الاستقلال الذي راكـم هو كذلك رصيداً مذهبياً وسياسياً كبيراً.

الذي يهـمنا هنا أن أحزاب اليسار اكتفت عملياً- وما زالت على العموم- بالتأكيد على الهوية الديمقراطية والتقدمية والنضالية وعلى حسن النية والرغبة في الإصلاح وعلى التـشبـت بالقيم الأخلاقية العالية وبالتبشير بغد أفضل، وهذه المعطيات كلّها صحيحة لكنها لا ترقى للدقة المذهبية ولضبط معالم المشروع المجتمعي خارجاً عن عموميات دولة الحق والقانون والعدالة الاجتماعية.

1.1.3. ما معنى الاشتراكية ؟

أول مفارقة تثير الانتباه أن ثمانية أحزاب تنبئ الاشتراكية ولا حزب واحد استطاع لحد الساعة توضيح معاني هذه الاشتراكية ومقوماتها ومستتجاتها وطريق إعمالها، والأحزاب هي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، حزب التقدم والاشتراكية، الحزب الاشتراكي الديمقراطي، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، النهج الديمقراطي، الحركة من أجل الديمقراطية.

بعبارة أخرى، هناك خصائص فكري يتعين معالجته دونما إبطاء، والمسألة تطرح بطبيعة الحال على الصعيد العالمي (مما يُعدّ بمثابة ظروف تخفيف بالنسبة لليـسار المغربي) حيث ازدهر الفكر الاشتراكي في غنى فكري متميز منذ بداية تكوينه في منتصف القرن التاسع عشر في أوروبا، خاصة على يد ماركس وإنجلـس، وروزا لوكسمبور، ولينين، وبعدهم ماوتسي تونك وغرامشي، إلى غيرهم من المفكرين الفطاحل الذين غدوا الفلسفة السياسية العالمية بمواد رائعة قد يختلف

التحليل حول صلاحيتها الكونية، لكن لا يجادل اثنان في جودتها العلمية الرائعة. إلا أن الزلزال الإيديولوجي والسياسي الضخم الذي أصاب العالم في انهيار الاتحاد السوفياتي والدول الشرقية السائرة في فلكه، في نهاية الثمانينات، خلق رجة فكرية عنيفة وسط الحركة الاشتراكية العالمية ما زالت تلقي بظلالها على مجرى الأحداث إلى يومنا هذا.

لقد اهتم فعلاً حزب التقدم والاشتراكية سنة 1990 بالموضوع، اهتماماً متميزاً حيث خصصت له لجنته المركزية أطول دورة لها في التاريخ استمرت عدة شهور وحوالي عشر اجتماعات متلاحقة - وهو شيء غير معتاد حتى بالنسبة لأهم الملفات المعروضة للنقاش - وذلك بقصد فسخ المجال لكل أعضائها لتقديم تحليلاتهم المعمقة حول الموضوع الذي كانت قد واكبته بكثير من الوضوح والشفافية صحافة الحزب آنذاك. إلا أن هذا النقاش لم يكن له مثيل في الأحزاب اليسارية المغربية الأخرى، في حجمه وعمقه كما أن هذا النقاش أفضى في نهاية المطاف إلى نوع من الدوخان الإيديولوجي أمام صعوبة المساءلات والتعقيدات المرتبطة بتعدد الطروحات، بحيث أن هذا الحزب نفسه لم يقدم الأجوبة الكاملة والمنسجمة لعمق السؤال الكبير: ما هي الاشتراكية اليوم؟ لكن لنوضح كذلك أن الأمر مازال مطروحاً للنقاش وأكد المؤتمر الخامس للحزب المنعقد في يوليوز 1995 استمرار تشبث الحزب بالقيم السامية للاشتراكية وأن هذه في حاجة إلى إعادة تحديد معالمها، فيما يظل الحزب مستمراً في طرق هذا الموضوع ولو بكيفية غير منهجية بمناسبة "الجامعات" التي ينظمها أو يشارك فيها أطره في نطاق مركز عزيز بلال للدراسات والأبحاث... مهما يكن من أمر تبقى الملاحظة المركزية التي تشكل محور هذه الفقرة، صحيحة، أي أن الأحزاب اليسارية المغربية متأخرة في تدقيق معاني وأبعاد الاشتراكية.

2.1.3. أي دقة للمشروع المجتمعي ؟

نفس التحليل ينطبق على مسألة المشروع المجتمعي لليسار، الذي يكتشفه شيء من الغموض إذا استثنينا الأدبيات العامة حول بناء مجتمع العدالة والديمقراطية والرفاهية، وهي بطبيعة الحال كلها مفاهيم جميلة وصحيحة لكنها تبقى مطبوعة بطابع النزعة المثالية والأخلاقية، ذلك أن

أحزاب اليسار لم تدقق عموماً المسالك البرنامجية وتدير التناقضات العسيرة التي ستصطدم بها لا محالة كل سياسة إصلاحية تروم الهدف المسطر. هذا لا يعني بطبيعة الحال أن هذه الأحزاب خاوية الوفاض من حيث البرامج، بل يمكن القول أن حزبي الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية والتقدم والاشتراكية (وفي مستويات أقل، الأحزاب الأخرى) يتوفران على "برنامج" متكامل، يتجاوز الحدود المتواضعة للبرنامج الانتخابي ويرقى إلى مستوى "البرنامج الحكومي"، وقد شكلا أحد منطلقات صياغة برنامج الإصلاحات (بجانب إسهامات متفاوتة للأحزاب الأخرى المكونة للائتلاف الحكومي) الذي قدمه الوزير الأول أمام البرلمان. إلا أن ما هو مطلوب اليوم، ليس هو فقط "برنامج حكومي"، ولكن مشروع مستقبلي تام الانسجام، قائم على توظيف تراكمات الحضارة المغربية وآفاق التحديث، في أبلغ تناسق، مشروع يتسم بالطموح وبالجاذبية وبالمصداقية وبالواقعية، ويكون قادراً على النفاذ إلى قلوب وعقول الملايين من أبناء الشعب بصرف النظر عن الطبقات والفئات الاجتماعية، حتى وإن كان اليسار يتجه تقليدياً بالدرجة الأولى للطبقات الشعبية، إلا أن اليسار المغربي يجد صدًى وتجاوباً متميزين لدى الطبقات والفئات الوسطى أكثر من الصدًى والتجاوب الذين يجدهما لدى الفئات الشعبية أو في أحسن الحالات صدًى وتجاوباً معادلين، مما يتطلب كذلك مجهوداً نظيرياً منهجياً للبحث في أسباب هذه الظاهرة وأبعادها.

وعلى كل حال، فالمشروع المجتمعي الذي يتعين على اليسار أن يصوغه، محكوم عليه أن يتصدى لمسألة أزمة القيم التي يحيها المجتمع المغربي، بل وأزمة المواطنة، وهي قضايا، اليسار العصري وحده مؤهل لمعالجتها معالجة ديناميكية بقصد النفخ من جديد في روح الوطنية التي حركت أجيالاً وأجيالاً من المغاربة عندما سيطروا لأنفسهم مشروعاً محملاً كبيراً (مشروع انتزاع الاستقلال من الثلاثينات إلى الخمسينات، مشروع بناء الدولة الجديدة في الخمسينات والستينات، ومشروع الوحدة الترابية الواجب استكمالها في منتصف السبعينات) في حين يلاحظ اليوم غياب مشروع محمّل كبير، إذ، حتى مشروع الإصلاحات في سياق تجربة التناوب لم يستنهض العزائم الفياضة رغم أن الرأي العام نظر للتجربة نظرة إيجابية ومتفائلة. إلا أن النظرة الايجابية والمتفائلة لا تؤسس لتحرك مجتمعي عميق، ولعل الميل البراغماتي في سلوك أحزاب

اليسار المنخرطة في التجربة يفسر إلى حد كبير غياب تلك الانتفاضة الحضارية التي تشكل قطب الوطنية المتأججة التي تعرف اليوم نوعاً من الفتر في زمن الرتابة المادية وضعف التكوين الأخلاقي والسياسي لمناضلي أحزاب اليسار (وذلك ورش سياسي كبير يتعين عليها الاهتمام به في أقرب الآجال) لأن تدني الأخلاق على الساحة الاجتماعية وتقلص المرجعيات القيمة انعكسا سلبا على المادة البشرية التي تنتعش داخل الأحزاب اليسارية حيث أضحت هذه الأخيرة تشكو من خصائص في النخب الرفيعة المستوى والمؤثرة فكريا وسياسياً، مقارنة مع الماضي، وهذا موضوع من الأهمية بمكان، لا تحتل مراجعته التأجيل.

ومحكوم أيضا على المشروع المجتمعي لليسار أن يتصدى لحرب إيديولوجية ذاهبة في الاحتدام، مع تيارات فلسفية وسياسية تنتشر بسرعة في مختلف الأوساط (الجامعية والشعبية بالخصوص) تتركب شعارات الدفاع عن المستضعفين والدفاع عن القيم الدينية السامية، في حين أنها توظف مشروعاً مجتمعياً منافياً للقيم الديمقراطية، بل وتؤكد مناهضتها للحريات وحقوق الإنسان من خلال تصرفات أقرب إلى الفاشستية منها إلى الأصالة المغربية، وهذا ورش آخر، يبدو أنه مرشح لهيكله حقل الصراع السياسي في مغرب القرن الواحد والعشرين، ولا يمكن تأجيل البت الصريح في نوعية العلاقة مع هذه التيارات، كما لا يمكن الاستمرار في نهج سلوك المجاملة (وفي بعض الأحيان، المداعبة) الذي تنهجه بعض القوى اليسارية (أو المحسوبة عليها) بعلة التفاهم والتلاقي مع المعارضة الراديكالية، ذلك أن "المعارضة اليسارية"، ليست هي "معارضة" التيارات السياسية التي توظف الدين لأغراض لا علاقة لها بالدين ولا بالديموقراطية.

خلاصة القول أن المغرب في حاجة إلى مشروع مجتمعي يصوغه اليسار بدقة وجرأة وتبصر ومسؤولية، مشروع يركز على الحفاظ على الهوية العربية الأمازيغية الإسلامية في نطاق التفتح على التجديد والحداثة، لبناء مغرب العدالة الاجتماعية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك بضبط الميكانيزمات المؤدية للهدف المسطر.

ومن بين تلك الميكانيزمات، التحكم في صياغة الأداة التنظيمية والسياسية الناجعة.

2.3. إشكالية إعادة صياغة قطب اليسار.

1.2.3. المسألة التنظيمية: الحزب اليساري الكبير.

تطرح مسألة الحزب اليساري الكبير أولاً من منطلق منطقي وثانياً من منطلق سياسي. المنطق أولاً يحيل حتماً على تساؤل بسيط : ما معنى ذلك العدد الكبير من الأحزاب اليسارية وهل الموضوع يستلزم سبعة أو ثمانية أحزاب يبدو أنها متقاربة في مرجعيتها وثقافتها وبرامجها؟ والمنطلق السياسي ثانياً يحيل بالضرورة على تساؤل أقل بساطة من الأول لكنه يفرض نفسه: هل هناك من مبرر لوجود تعددية يسارية في بلد جدول أعماله الحالي ليس هو الانتقال إلى الاشتراكية وإنما إلى الحداثة الاجتماعية والسياسية (بروافدها الفكرية والثقافية والأخلاقية والاقتصادية...)?

السؤال هنا ليس أكاديمياً أو سطحياً، بل واقعي، بالنظر أولاً لأقدميته، وبالنظر ثانياً لحاليته. هو سؤال قديم إذ طرح لأول مرة في الستينات، أي في بداية عهد التحرك اليساري غداة الاستقلال، والذي كان قد طرحه بإلحاح آنذاك هو علي يعته نفسه الذي فاتح الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في الموضوع رسمياً ونشر كراسات حوله، من أهمها واحدة تحت عنوان "عن الحزب الثوري الموحد"، إلا أن الرأي السائد في الاتحاد الوطني كان هو "نعم للوحدة داخل الاتحاد"، وهو مقترح، على كل حال لم يكن في مستوى جدية القضية، مما أدى إلى اضمحلال الفكرة لعدة سنوات، بل عقود.

وأفرز الواقع اتجاهاً معاكساً، أي أن العائلة ترعرعت وازداد عدد أعضائها ليبلغ الثمانية اليوم، مما يرى فيه بعض المحللين تأكيداً لنظرية "الانشطارية" (Théorie de la segmentarité) في الحقل السياسي والحزبي المغربي، التي مفادها أنه ينطبق على الأحزاب المغربية ما ينطبق على الأشجار: الغصن تتولد عنه الفروع والفروع تتولد عنها العروش إلى آخره... فهذه التنظيمات اليسارية القائمة الآن ما هي إلا عروش وفروع لغصنين اثنين هما الغصن الشيوعي والغصن الاستقلالي. (ونفس التحليل ينطبق على التجمع الوطني للأحرار الذي ولد الحزب الوطني الديمقراطي من أحشائه، والحركة الشعبية التي تولدت عنها وأضيفت لها أحزاب أخرى قريبة

منها هي الحركة الوطنية الشعبية والحركة الديمقراطية الاجتماعية، وقبلهما الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية التي استبدلت اسمها سنة 1998 باسم حزب العدالة والتنمية).

لكن الذي يهم اليوم هو مقارنة الكيفية التي بات الموضوع يطرح بها والمغرب يبدشن عهد الإصلاحات الكبرى في اتجاه التأهيل، بينما ظل الشأن الحزبي بعيدا عن المقرب الإصلاح في اتجاه التأهيل والتحديث. لقد تشكلت الكتلة الديمقراطية سنة 1991 وهي تضم في الأصل الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية ومنظمة العمل الديمقراطي الشعبي والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وبالنظر لانتماء حزب الاستقلال إليها، لم تكن الكتلة تجمعاً يسارياً وإنما تكتل أحزاب وطنية ديمقراطية معارضة وبعد الانسلاخ الإرادي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بقيت عبارة عن إئتلاف أربعة أحزاب، تلعب دوراً هاماً في اتجاه تكريس النضال الديمقراطي، لكنها ليست قطباً يسارياً.

بعبارة أخرى تظل قضية القطب اليساري مطروحة لحد الساعة، والجديد في الأمر هو طرح مشروع التنسيق الديناميكي بين حزبي التقدم والاشتراكية والاشتراكي الديمقراطي الذين شكلا معاً فريقين برلمانيين يضمان منتخبين الحزبين في مجلسي النواب والمستشارين، ويقومان بقاءات دورية على صعيد مكتبتهما السياسيتين بغرض بحث موضوع الذهاب بالتنسيق إلى أعلى مستوياته، بل لا يستبعدان رسمياً مناقشة قضية الاندماج بينهما، حتى وإن اتخذوا احتياطات الاحتماء وراء قرارات المؤتمرات الوطنيين للحزبين المقررين لصيف سنة 1999. ما هو أساسي هو أن الحزبين اخترقا جدار المسكوت عنه فيما يرجع لتوحيد أحزاب اليسار، ويصرحان اليوم أن المسألة لا تهمهما وحدهما وإنما ينظران لمسألة هدف توحيد الحزبين كمسألة سياسية من العيار الكبير وتهم في العمق كل أحزاب اليسار، بدءاً بالاتحاد الاشتراكي نفسه.

خلاصة رأينا أن هذا الموضوع يسائل كل فعاليات اليسار وأن المرحلة التاريخية التي تمر منها البلاد لم تعد تستحمل الجمود التنظيمي الذي تعرفه حلبة اليسار المغربي الذي أضحي في نوع من التعب نتيجة عدم تجديد نفسه بالجرأة والعمق اللازمين، إيديولوجيا وسياسيا وتنظيميا. ألم يحن الوقت للتفكير جدياً في مسألة إقامة حزب يساري كبير وعصري يقوم على القيم الاشتراكية ويحوي حساسيات متنوعة إن اقتضى الحال؟

إذا كان الموضوع يبدو سابقا لأوانه بالنسبة للبعض، فإننا نعتبر فيما يخصنا أن البلاد في حاجة ماسة وملحة إلى هذا الحزب، القادر على تجاوز الذاتيات الحزبية التي صارت في بعض الأحيان فاقدة لكل شرعية أو تبرير، وذلك بقصد خلق ديناميكية قوية في المجتمع للدفع به إلى اقتحام عهد الحداثة والنجاحة. طبعاً قد يتطلب الأمر تحضيراً مُحكماً وانضاجاً في العقول، لكنه يظهر لنا أمراً حتمياً قضى به التاريخ، حتى وإن بدى مناقضاً للعصية الحزبية الضيقة التي ما زالت تتحكم في الحقل الحزبي المغربي حالياً.

2.2.3. المسألة السياسية: التحول إلى قطب أساسي فاعل.

السؤال العريض الجوهرى المطروح هنا هو : كيف يتحول اليسار المغربي إلى قوة أساسية مؤثرة في عمق تحولات المجتمع، في نطاق الملكية الدستورية الديمقراطية الاجتماعية؟ لتجاوز التعامل السطحي مع المسألة القائل بوجود يسار ذي نفوذ ومصداقية، وبالتالي بعدم شرعية المسألة سالفة الذكر. نرى فيما يخصنا أن هذا التحليل قصير النفس ولا يرقى إلى البعد التاريخي لقضية التحول الاجتماعي. فكل نظرة تنطلق من الرضى عن النفس وراحة الضمير المطلقة، تبقى نظرة قاصرة يعوزها الطموح والتحيين.

لاشك أن اليسار، عبر مختلف مكوناته راكم في بلادنا ذخيرة تاريخية ومعنوية وسياسية كثيفة، مما أكسبه مصداقية وحرمة ثمينتين. لكن ليحذر اليسار الذي قد يكون ميالاً بكيفية لاشعورية إلى العيش على أمجاد الماضي: حركية المجتمع في المغرب قوية والأجيال تتلاحق وتستبدل الذهنات والثقافات والمرجعيات. ونحن ليلة العبور إلى الألفية الثالثة لابد لنا من الإقرار بأن 60% من المغاربة ازدادوا بعد تلك الملحمة الكبرى التي اسمها المسيرة الخضراء وأن 70% من المغاربة يجهلون ما معنى الصراعات السياسية التي واكبت السنوات الأولى للاستقلال... ثلاثة أرباع مواطنينا لا يفهمون مغزى وأعماق العمل السياسي ودلالات المسار المعقد الذي سارت عليه البلاد منذ المحطات الأولى لبناء هذه الدولة المتجددة، ففي هذه المعطيات نجد تفسيراً للأزمة الأخلاقية العويصة التي يحيها المغرب والمتجلية في تدني روح المواطنة والمسؤولية والقيم السامية، مما يفسر أيضاً ميل أطراف كبرى من المجتمع إلى الاحتماء بتيارات عديمة تروج لخطاب الأصالة والأخلاق.

اليسار اليوم مزاحم في عقر داره من طرف تيارات سياسية تغلف بضاعتها في وعاء أخلاقي وديني وتوظف لخدمة مراميها النسق النضالي التقليدي لقوى اليسار مثل الاهتمام العملي المباشر بالطبقات والفئات المحرومة وتقديم الدعم والمساعدة لها كمدخل لتطوير خطاب سياسي مبني على تصوير مشروع طوباوي جذاب. لابد من القول هنا أن هذه التيارات نجحت إلى حد ما في منحها لثلاثة أسباب رئيسية: السبب الأول أنها تسبح في فضاء فلسفي سهل، وهو فضاء توظيف الإيديولوجية السائدة، وهي الدين الإسلامي الحنيف الذي يجري في عروق المغاربة مجرى الدم؛ والسبب الثاني أن الشعب المغربي ككل شعوب العالم لا يتغذى فقط بالأغذية المادية ولكن أيضا بالأغذية المعنوية، أي بمشروع محمّس قد يضحّي لبلوغه، فالشباب الجامعي بالخصوص، الذي فقد كل صلة جماهيرية مع اليسار، والذي يظل بطبعه متعطشاً للإيمان بالتصورات الطوباوية، وجد في اليوتوبيا الأصولية مرتعاً لمخيلته؛ والسبب الثالث هو عجز اليسار على تشكيل يوتوبيا بديلة، مهيكله ومنسجمة، قادرة على أن تستأثر بحماسة الشباب، حيث إن تراجع اليسار في الفضاء الجامعي بالخصوص (والذي لعب فيه سلوك السلطات العمومية طيلة السبعينات دوراً حاسماً بالإضافة إلى التصرفات المتهورة لليسارية المتطرفة التي قادت الحركة الطلابية إلى الباب المسدود وبالإضافة كذلك إلى فشل نمط الاشتراكية البيروقراطية) هذه الأسباب الثلاثة ساهمت في حصول نوع من التقلص في نفوذ اليسار استفادت منه حركات رجعية في جوهرها.

من جهة أخرى، لابد من القول أن العجز الذي يشكو منه اليسار يطال كذلك الفئات الاجتماعية الوسطى في الميدان الحضري، والمؤهلة أصلاً للتفاعل مع المفاهيم العصرية للحركة الديمقراطية والتقدمية، وتلك الفئات هي المؤثرة في هيكلة ما يسمى بالمجتمع المدني الكثير الحيوية والنشاط خاصة منذ بداية التسعينات. إن تعثر قنوات التواصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي أمر بديهي في المغرب، يتجلى في تعدّد الالتباسات في فهم الواحد للآخر، وفي بعض الأحيان، في استيعاب غير مضبوط للدور المنوط بكليهما.

كل هذه المعطيات ساهمت في بروز مفارقة مثيرة للانتباه: اليسار المغربي محمّل بثقل تاريخي ومصداقية سياسية واضحة، إلا أنه يتعذر عليه ترجمة هذه المكانة فوق أرض الواقع بالطريقة المثلى، وفي ذلك إهدار للطاقات ومضيعة للوقت.

نعتبر فيما يخصنا، أن اليسار المغربي في أهم فصائله، الذي ركّز في بداية مسيرته النضالية على البعد النظري والإيديولوجي (على حساب البعد العملي والسياسي) عندما عاين العجز السياسي الذي يسوق إليه هذا المنحى، قام ببداية عملية تصحيح لما أضحي يهتمّ بالانخراط الفعلي في العملية السياسية النافذة، أي عندما تعامل مع الحقل السياسي الوطني من موقع "السياسية فن الممكن" وعلى ضوء فهم ناضج للمكونات السوسولوجية للحقل السياسي على ضوء تمعن جدي في موازين القوى. إلا أن مغادرة اليسار لفضاء التحليل الإيديولوجي، ليقترح فضاء الفعل السياسي، قادت في نهاية المطاف إلى التخلي عن التنظير الضروري المؤسس لكل تحرك سياسي رفيع المستوى (وقد أشرنا سابقاً إلى ظاهرة تواضع الإنتاج المذهبي لليسار المغربي)، لكن هناك نتيجة جوهرية أخرى لذلك الانتقال من "العهد الإيديولوجي" (فترة الستينات والسبعينات) إلى "العهد السياسي" (فترة الثمانينات جزئياً والتسعينات في شمولية أوسع) وتلك النتيجة هي أن اليسار بات يتصرف في الفضاء السياسي بطريقة تهيم عليها البراغماتية وتتحكم فيه الأحداث المتلاحقة، في غياب تصوّر استراتيجي متكامل يحدد بدقة الهدف المقصود وسبل الوصول إليه في حين أنه يتوفّر، من خلال اجتهادات أطره ومناضليه، على الأرضية الفكرية والمذهبية والأخلاقية والسياسية المواتية لهيكلة تلك الخطة الاستراتيجية المتكاملة، التي يجب أن يحتل فيها موضوع بناء الأداة السياسية والتنظيمية القوية موقعاً مركزياً بهدف الدفع بديناميكية المجتمع إلى أعلى درجات التطور، لبناء المغرب الجديد حقاً، مغرب الديمقراطية والحرية والتقدم، مغرب يفتخر بأمجاد ماضيه وعظمة تراثه، مغرب منفتح على آفاق مستقبل، قوامه الحداثة السياسية، والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، في ظل ديمقراطية ناضجة تؤسس للاستقرار وتنتعش منه.

وهذه وظائف اليسار العصري.

ماي 1999